وقوله إلا من قال: زيداً ضربته، يريد إلا من نصب هناك فإنه ينصب هنا، ويكون الاسم الذي يلي الهمزة مبتدأ والجملة خبره.

ثم قال: وأما من قال: أزيداً أخاه يضربه.

أي: وأما من ينصب السببي الذي هو زيد بفعل مضمر يفسره الآخر فإنه ينوي للأول النصب فيكون ينصب الآخ بفعل مضمر، وذلك المضمر يفسره عاملا يعمل في «زيد» فهذا مراده بقوله، وأما من يقول. . .

قال الصفار: كيف جاء قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني﴾ ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا﴾ فهل هذا إلا بمنزلة زيد فاضربه؟

قال الصفار: أما الفراء فأجاز مثل هذا لأن الاسم عام ألا ترى أنه لا يريد سارقاً مخصوصاً بل كل سارق، فصار كاسماء الشرط يختار فيها الرفع لعمومها.

وأما سيبويه فقد انفصل عنه بأحسن انفصال وذلك أنه قد تقدم قبله سورة أنزلناها وفرضناها، فكأنه قال: ومما يفرض عليكم أمر الزانية والزاني فهو خبر لهذا المبتدأ فالكلام جملة، ومما يدل على أنه على الاضمار إجماع القراء على الرفع من أن الأمر الاختيار فيه النصب فإذا كان ثم اضمار فتكون الفاء داخلة في موضعها تربط بين الجملتين[1].

قال سيبويه: وان شئت رفعت والرفع فيه أقوى.

قال الصفار: هذا من المواضع التي دارت فيها رؤوس النحويين

---

(1) هذا التقدير متعين عند سيبويه ذلك لأن إلفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو بظرف وصلة أل، وأجاز الأخفش زيادة الفاء في الخبر ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضاً عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً.

شرح التصريح 1/299